

للشيخ محمد ناصر الدين الألباني

الجزء الأول

كتبها
أبو عبد الله مصطفى بن العدوي
و
أبو لؤي خالد المؤذن

فسح الطباعة رقم
٥٣٣ / م ط
تاريخ ٢٦ / ٧ / ١٤١١ هـ
الطائف



الناشر
مكتبة الطرفين
الطائف - شارع خالد بن الوليد
هاتف ٧٤٦٣٦٨٨ - ص. ب ٢٥٧٩
فاكسملي ٧٣٣٥٤٦٥ (المطبعة الأهلية)



بسم الله الرحمن الرحيم

الأحاديث والآثار
المنتقدة
على الشيخ الألباني
في
سلسلة الأحاديث الصحيحة
من
المائة حديث الأولى

□ أولاً : الأحاديث □

وعدتها سبعة عشر حديثاً

أرقامها في : « سلسلة الأحاديث
الصحيحة » كالتالي :

(١١) ، (١٢) ،
(٢١) ، (٣٥) ،
(٣٦) ، (٤٤) ،
(٤٧) ، (٥٩) ،
(٦٠) ، (٦٤) ،
(٦٧) ، (٧٤) ،
(٧٨) ، (٧٩) ،
(٨٧) ، (٩٦) ،
(٩٨) .

□ المقدمة □

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد أن لا إلـه إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة .

وبعد ، فلما كان الشيخ محمد ناصر الدين الألباني - حفظه الله - من أعرف الناس بعلوم الحديث ، وأكثرهم اشتغالاً بتصحيح الأحاديث وتضعيفها ، ولِما لاقته كتبه من قبول ورواج عند كثير من الناس .

ولما كان الناس في أمر الشيخ علي طرفي نقيض ، فمنهم من يرد أحكامه على الأحاديث مطلقاً بدافع من التعصب المذهبي أو العداء العقائدي أو التنافس العلمي ولو كان قوله حقاً ، ومنهم من يقبل كلامه مطلقاً ولو كان مخالفاً لأقوال السلف وقواعد المصطلح .

ولما كان التوسط في الأمر هو العدل والصواب وذلك بقبول ما صح من كلام الشيخ بالدليل ، ورد ما ظهر خطؤه بالبرهان على اعتبار أن الشيخ - أثابه الله - عالم من علماء المسلمين غير معصوم؛ بل يؤخذ من قوله ويرد .

ولما كانت سلسلة الأحاديث الصحيحة من أشهر كتب الشيخ وأقدمها وأكثرها تداولاً بين الناس .

فقد أحببنا أن ننظر في هذه السلسلة بشيء من التحقيق والتدقيق -

ما وسعنا الجهد - حتى نتبين منهج الشيخ الذي يسير عليه في حكمه على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً .

فتتبعنا المائة حديثٍ الأولى من السلسلة الصحيحة وعرضنا صنيع الشيخ فيها على القواعد الحديثية ، آخذين في الاعتبار أقوال الحفاظ من السلف الصالح ، مجتهدين رأينا في استخلاص الأحكام على الرجال ، ومن ثم على الأحاديث ما وسعنا الاجتهاد ، غير متقيدين باجتهاد حافظ بعينه كابن حجر في التقريب أو غيره من الحفاظ .

ولقد أعجبنا بجهد الشيخ الذي بذله في استقصاء طرق الحديث الواحد، من بطون الكتب المطبوع منها والمخطوط مما لا يكاد يتيسر لغيره. فجزاه الله عن السنة وأهلها خير الجزاء .

ولقد وفق الشيخ في عمله في هذه السلسلة أيما توفيق ، ولكن لا يفوتنا أن ننبه على أن الشيخ - حفظه الله - قد يغتر بكثرة طرق الحديث بالرغم من شدة ضعف أفرادها ، وما يكون في بعضها من علل قد ترد الأسانيد بعضها لبعض ، فلا تنتهض لتقوية ذلك الحديث .

كما يلاحظ على الشيخ - حفظه الله - التساهل في توثيق الرجال خاصة المجاهيل منهم .

وهناك ملاحظات متفرقه يجدها القاريء في ثنايا هذه الرسالة الصغيرة .

ولعل عذر الشيخ في شيء مما وقع فيه، هو كثرة الأحاديث التي نظر فيها وألزم نفسه الحكم على كل منها سنداً ومتناً، حكماً محدداً جازماً مما تقصر عنه الهمم وتفني دونه الأعمار - حفظه الله - .

وللشيخ في ذلك سلف من الحفاظ الكبار الذين ألزموا أنفسهم بما ألزم به نفسه ، فوقعوا في التساهل والاضطراب ، وذلك لا يقدح في علمهم

ولا في حفظهم ولا يقلل من فائدة كتبهم رحمهم الله أجمعين ، وإنما هو من طبع البشر ، فسبحان المتفرد بالكمال ، القائل في وصف كتابه العزيز ﴿ **ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً** ﴾ .

والذي قصدناه من تأليف هذه الرسالة هو أن تكون إتماماً للفائدة التي يجنيها طالب العلم من السلسلة الصحيحة ونصحاً للمسلمين . وعملنا فيها هو جهد المقل ، فما كان فيها من صواب فهو من الله عز وجل وحده ، وما كان من خطأ فمن أنفسنا ، ومن الشيطان ، ونستغفر الله منه .

ونسأل الله لنا ولإخواننا التوفيق لاتباع كتابه وما صح من سنة نبيه عليه الصلاة والسلام .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وسلام على المرسلين ، وصلَّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

كتبها

أبو عبد الله مصطفى بن العدوي

و

أبو لؤي خالد بن أحمد المؤذن

غرة ذي الحجة عام ١٤٠٧هـ .

□ الحديث الأول □

١١[1] - « إذا تبايعتم بالعينة ، وأخذتم أذناب البقر ، ورضيتم بالزرع ، وتركتم الجهاد ، سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم » .

(أسانيده ضعيفة)

وسوف نناقش إن شاء الله الأسانيد التي ذكرها الشيخ إسناداً تلو الآخر :

الإسناد الأول :

عن إسحاق أبي عبد الرحمن أن عطاء الخراساني حدثه أن نافعاً حدثه عن ابن عمر قال : .... فذكره مرفوعاً.

هذا الإسناد فيه إسحاق أبو عبد الرحمن وهو إسحاق بن أسيد : ضعيف .

قال فيه أبو حاتم : شيخ ليس بالمشهور ولا يُشتغل به .

وقال أبو أحمد بن عدي : مجهول .

وقال ابن حبان في « الثقات » : يخطيء .

وقال يحيى بن بكير : لا أدري حاله .

وقال أبو أحمد الحاكم في « الكنى » : مجهول .

وحكى النباتي في ذيل « الكامل » أن الأزدي قال فيه : منكر الحديث تركوه.

انتهى من «التهذيب» (٢٢٧/١) .

قلنا : فمثل هذا لا يحتج به .

---

(١) الرقم هو رقم الحديث عند الألباني في « سلسلة الأحاديث الصحيحة » .

أما المتابعة المذكورة وهي متابعة فضالة بن حصين عند ابن شاهين في « الأفراد » فلا تصلح إذ أن فضالة ضعيف جداً . وانظر ترجمته في « لسان الميزان » (٤/٤٣٤ - ٤٣٥) .

تنبيه :

أما نقل الشيخ عن البيهقي في «السنن الكبرى» (٥/٣١٦) :

«روى ذلك من وجهين عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر» فهو نقل خطأ. والموجود: «روى من وجهين **ضعيفين** عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر».

فبذلك يسقط قول الشيخ الألباني أن البيهقي (يشير بذلك إلى تقوية الحديث) .

الإسناد الثاني :

أبو بكر بن عياش ، عن الأعمش ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن ابن عمر وهذا الإسناد فيه ما يلي :

١ - أبو بكر بن عياش متكلم فيه .

٢ - الأعمش مدلس وقد عنعن .

٣ - سماع عطاء بن أبي رباح من ابن عمر فيه كلام .

ففي « التاريخ » لابن معين (٤/١٨٧) : « ولم يسمع عطاء - يعني ابن أبي رباح - من ابن عمر ، إنما رآه » ، ونقل في موضع آخر (٤/٩٧) عن يحيى بن سعيد القطان مثل ذلك .

وقال ابن أبي حاتم في « المراسيل » (ص ١٢٨) :

قال أبو عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - : عطاء - يعني ابن أبي رباح - قد رأى ابن عمر ، ولم يسمع منه ، وفيه أيضاً (ص ١٢٩) قال :

قال علي - يعني ابن المديني - : ورأى عبد الله بن عمر ولم يسمع منه ، وكذا نقله الحافظ في « التهذيب » (٧/٢٠٣) .

لكن في « العلل » لابن المديني (ص ٦٦) :

« وسمع من عبد الله بن الزبير ، وابن عمر » ، وقال أبو نعيم في « الحلية » (٣١٦/٣) : وسمع من ابن عباس ، وابن عمر ، وابن الزبير ، ... « وساق سنداً صرح فيه عطاء بالسماع من ابن عمر لكن في السند إليه أيوب بن نهيك ، وهو ضعيف » .

فالراجح أن عطاء لم يسمع من ابن عمر كما قال يحيى بن سعيد القطان وهو قول يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل ، ورواية عن علي ابن المديني . لكن قد يقول قائل : إن المثبت مقدم على النافي ، فنقول : أما أبو نعيم فلم يثبت سنده ، وهو متأخر ، وأما ابن المديني فقد تضارب النقل عنه فلا بد من ترجيح إحدى الروايتين ، وعلى من أثبت السماع أن يذكر وجه الترجيح والله أعلم .

وهذه العلة الثالثة : وهي عدم سماع عطاء من ابن عمر موجودة في الوجه الثاني الذي ذكره الشيخ وهو : ليث ، عن عبد الملك بن أبي سليمان ، عن عطاء به .

وفيه كذلك الليث والظاهر أنه ابن أبي سليم وهو ضعيف مختلط .

وفي الكلام على هذا الطريق نود أن ننقل كلام الحافظ ابن حجر في « تلخيص الحبير » (١٩/٣) ، قال رحمه الله :

« وأصح ما ورد في ذم بيع العينة ما رواه أحمد والطبراني من طريق أبي بكر بن عياش عن الأعمش ، عن عطاء ، عن ابن عمر ، قال : (أتى علينا زمان وما يرى أحدنا أنه أحق بالدينار والدرهم من أخيه المسلم ، ثم أصبح الدينار والدرهم أحب إلى أحدنا من أخيه المسلم ، سمعت رسول الله صلّى الله عليه وسلم يقول : «إذا ضن الناس بالدينار والدرهم ، وتبايعوا بالعينة ، وتبعوا أذناب البقر ، وتركوا الجهاد في سبيل الله ، أنزل الله بهم

ذلاً فلم يرفعه عنهم حتى يراجعوا دينهم » ، صححه ابن القطان بعد أن أخرجه من الزهد لأحمد ، كأنه لم يقف على المسند ، وله طريق أخرى عند أبي داود ، وأحمد أيضاً ، من طريق عطاء الخراساني ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قلت (أي الحافظ ابن حجر) : وعندي أن إسناد الحديث الذي صححه ابن القطان معلول ، لأنه لا يلزم من كون رجاله ثقات أن يكون صحيحاً ، لأن الأعمش مدلس ، ولم يُنكَر سماعه من عطاء ، وعطاء يحتمل أن يكون هو عطاء الخراساني ، فيكون فيه تدليس التسوية بإسقاط نافع بين عطاء وابن عمر ، فرجع الحديث إلى الإسناد الأول وهو المشهور » انتهى كلام الحافظ رحمه الله .

وللمزيد من الكلام على هذا الحديث انظر « نيل الأوطار » (٢٠٦/٥) ، ولنا بعض التحفظات على قول الشوكاني رحمه الله : « وهذه الطرق يشد بعضها بعضاً » ، فنحن لا نوافقه على هذا القول لما بيناه ولله الحمد وسنبين باقيه إن شاء الله .

الإسناد الثالث :

شهر بن حوشب ، عن ابن عمر .

في هذا الإسناد كما ترى شهر بن حوشب ، وهو متكلم فيه ، ثم إن الراوي عنه عند أحمد هو أبو حباب بالحاء المهملة .

قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في حاشيته على « المسند » (٨٨/٧) : « حيان – يعني بالمثناة المشددة بدل الموحدة – ، وهذا هو الثابت » ، ثم قال : « في (م) أبو حيان مصححاً – يعني بالمثناة التحتية المشددة – ، وفي (ح) : أبو حباب – يعني بالموحدة – ، وفي (ك) : أبو جناب – يعني بالمعجمة في أوله تليها موحدة فوقية – ».

وقد رجح الشيخ أحمد شاكر كونه حيان – بالمثناة التحتية المشددة –

اعتماداً على أن يحيى بن عبد الملك قد روى عنه ، واستبعد كونه أبا حباب – بالموحدة – لعلو طبقته .

قلنا : والظاهر أن الشيخ أحمد شاكر رحمه الله لم يطلع على ترجمة يحيى بن عبد الملك في « تهذيب الكمال » ، فقد ذكر المزي رحمه الله أن يحيى بن عبد الملك روى عن أبي جناب – بالمعجمة في أوله والثانية موحدة فوقية – وأبي حيان – بالمثناة التحتية المشددة – . وفي « التهذيب » ترجمة أبي جناب أنه روى عن شهر بن حوشب ، بينما لم يُذكر شهر في شيوخ أبي حيان عند المزي ولا عند ابن حجر في التهذيب ، ومنه يُعلم أن الرجل هو أبو جناب – بالمعجمة والموحدة الفوقية – ، وهو يحيى بن أبي حية ، ضعيف لا يحتج به ، ثم إنه مدلس وقد عنعن .

الإسناد الرابع :

بشير بن زياد الخراساني ، ثنا ابن جريج ، عن عطاء ، عن جابر مرفوعاً . فيه علتان :

١ – بشير الخراساني .

قال فيه ابن عدي في « الكامل » (ص ٤٥٥) :

« غير مشهور ، في حديثه بعض النكرة » .

وقال أيضاً : « ليس بالمعروف إلا أنه يروي عن المعروفين ما لا يتابعه أحد عليه » ، وذكر من مناكيره هذا الحديث .

أما الذهبي فقد قال في « الميزان » (٣٢٨/١) :

« منكر الحديث ، ولم يترك » .

٢ – ابن جريج مدلس وقد عنعن .

وبذلك يتضح أن الطرق المذكورة لا تنتهض بالحديث لدرجة الصحة والله أعلم .

□ الحديث الثاني □

١٢ - « لا تتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا » .

(ضعيف الإسناد)

من طريق شمر بن عطية ، عن مغيرة بن سعد بن الأخرم ، عن أبيه ، عن ابن مسعود مرفوعاً .

فيه : المغيرة بن سعد بن الأخرم ، قال فيه الحافظ في « التقريب » (ص ٥٤٣) : مقبول ، أي حيث يتابع وإلا فلين .

أما أبوه فمختلف في صحبته ، ذكره البخاري وأبو حاتم في طبقة التابعين ، وذكره ابن حبان في « الثقات » في طبقة الصحابة ، ثم تناقض فذكره في التابعين .

والراجح عندنا أنه تابعي ، وعليه فهو مجهول الحال إذ لم يرو عنه إلا ابنه ، وما نص أحد من المعتبرين على توثيقه .

أما الشاهد الذي ذكره الشيخ فيتوقف الحكم عليه على النظر فيما عند المحاملي في « الأمالي » إذ أنه ليس بين أيدينا .

* * *

□ الحديث الثالث □

٢١ - «اركبوا هذه الدواب سالمة ، وائتدعوها سالمة ، ولا تتخذوها كراسي » .

(ضعيف الإسناد)

وذلك من طريق سهل بن معاذ ، عن أبيه مرفوعاً .

إذ أن سهل بن معاذ قد ضعفه يحيى بن معين ، ووثقه العجلي ، ومعلوم أن تضعيف يحيى بن معين مقدم على توثيق العجلي . « وانظر التهذيب » (٢٥٨/٤) .

ويؤيد ما قلناه أن الإمام الذهبي قد ذكر سهل بن معاذ في كتابه « المغني في الضعفاء » (٢٨٨/١) وقال :

« ضعفه ابن معين ، ولم يترك » .

تنبيه :

يشهد لهذا الحديث الحديث الذي يليه في السلسلة ورقمه (٢٢) .

* * *

□ الحديث الرابع □

٣٥ - « إن الله استقبل بي الشام ، وولى ظهري اليمن ، ثم قال لي : يا محمد إني قد جعلت لك ما تجاهك غنيمة ورزقاً ، وما خلف ظهرك مدداً ، ولا يزال الله يزيد - أو قال : يعز - الإسلام وأهله ، وينقص الشرك وأهله ، حتى يسير الراكب بين كذا - يعني البحرين - لا يخشى إلا جوراً ، وليبلغن هذا الأمر مبلغ الليل » .

(ضعيف الإسناد) .

فيه : عمرو بن عبد الله الحضرمي ، والذي تقتضيه قواعد المصطلح أنه مجهول ، وقد قال عنه الحافظ ابن حجر في « التقريب » (ص ٤٢٤) : « مقبول » أي حيث يتابع وإلا فلين .

أما ما ذكره الشيخ متابعاً فلم يعرفه هو ، فكيف يجعله متابعاً؟؟؟ .

ورواية الطبراني في « المعجم الكبير » (٨/١٧٠ - ١٧١) فهي أيضاً من طريق عبد الله بن هانيء الذي لم يعرفه الشيخ وهو متهم .

قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠/٦٠) :

«رواه الطبراني وفيه : عبد الله بن هانيء المتأخر إلى زمن أبي حاتم ، وهو متهم بالكذب» والله أعلم .

* * *

□ الحديث الخامس □

٣٦ - « الأذنان من الرأس » .

(أسانيده ضعيفة) .

أشار الشيخ حفظه الله إلى ضعف كثير من الطرق التي ذكرها ، فكفانا مؤنة الكلام على كثير منها ، ولكننا سنزيد هنا ما نراه قادحاً ، ويزيد الحديث وهناً والله المستعان .

أولاً : حديث أبي أمامة : وله ثلاث طرق .

الطريق الأول : سنان بن ربيعة ، عن شهر بن حوشب ، عن أبي أمامة مرفوعاً . في إسناده عن أبي أمامة سنان بن ربيعة وشهر بن حوشب ، وكلاهما متكلم فيه ، وقد رواه سليمان بن حرب ، عن حماد بن زيد ، موقوفاً على أبي أمامة .

ولا يقال هنا : رواية الجماعة أولى من رواية سليمان ، لأن سليمان ثقة إمام حافظ ، وقد لازم حماد بن زيد تسع عشرة سنة ، وهذه من المرجحات ، ثم إن قتيبة بن سعيد قد روى الحديث عن حماد بن زيد - كما عند الترمذي برقم : (٣٧) ، وأبي داود برقم : (١٣٤) - وفي آخره قال قتيبة : قال حماد : « لا أدري هذا من قول النبي صلَّى الله عليه وسلم أو من قول أبي أمامة » . فلا داعي إذن لتوهيم سليمان بن حرب ، وهو ثقة إمام حافظ ، بل يقال : إن حماد بن زيد رواه على الوجهين .

وقد ذكر الشيخ نقلاً عن ابن الجوزي أن من عادة المحدثين إذا رأوا من أوقف الحديث ومن رفعه وقفوا مع الواقف احتياطاً ، وليس هذا من

مذهب الفقهاء .

قلنا : ولنا تحفظ على إطلاق هذه القاعدة ، والصواب أن يقال :

إذا تعارض الوقف والرفع ، حكم للأحفظ ، فإن استووا فللأكثر ، فإن استووا وقف مع الواقف احتياطاً إلا أن يكون مع من رفعه دليل رفعه كاحتفاف القرينة فيقدم والله أعلم . وعلى أي حال فالسند ضعيف .

الطريق الثاني : فيه متروك كما قال الشيخ ، والمتابع لم يجده الشيخ ثم إن الراوي عنه ضعيف .

الطريق الثالثة : فيه علتان :

١ - راشد بن سعد المقرئي وإن وثقه بعضهم إلا أنه كثير الإرسال .

٢ - والراوي عنه أبو بكر بن أبي مريم ضعيف .

وكما رأيت فإن أياً من الطريقين لا يصلح لتقوية حديث أبي أمامة .

ثانياً : حديث أبي هريرة : وله أربع طرق .

أما الطريق الأول والثاني والثالث عنه فكلها شديدة الضعف ، وقد بين الشيخ حفظه الله شيئاً من ذلك ، ونراها لا تصلح للاستشهاد .

وأما الطريق الرابع فهو ضعيف أيضاً لأن ابن جريج مدلس وقد عنعن ، ثم إنه اختلف عليه فيها أيضاً .

فرواه ابن جريج ، عن سليمان بن موسى ، عن أبي هريرة .

ورواه ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس .

ورواه ابن جريج ، عن سليمان بن موسى ، مرسلاً .

وفي كل هذه الطرق عنعن ابن جريج ، والتي رجحها الدارقطني هي الرواية المرسلة فافهم .

ثالثاً : حديث ابن عمر : وله طريقان .

أما الطريق الأولى فقد بين الشيخ حفظه الله ضعفها ، وأما الثاني ففيه متروك كما قال الشيخ .

رابعاً : حديث ابن عباس : وله ثلاث طرق .

الطريق الأول: فيه ابن جريج مدلس وقد عنعن ، ثم إنه قد اختلف عليه كما بيناه في الطريق الرابع من طرق حديث أبي هريرة المتقدم .

تنبيه :

تسوية الشيخ الألباني حفظه الله بين روايتي ابن جريج : قال عطاء ، وعن عطاء وجعلهما تعطيان السماع فيها نظر لأمرين اثنين :

الأول : قول ابن جريج نفسه وهذا نصه : « إذا قلت : قال عطاء ، فأنا سمعته منه ، وإن لم أقل : سمعت » . وكما ترى فإنه مخصوص بصيغة واحدة وهي : (قال عطاء) ولكن المحدثين يسوون بين عن وقال ، فالله أعلم .

الثاني : وجود قرينة تدل على وقوع التدليس وهي وجود سليمان بن موسى .

الطريق الثاني :

وهو واهٍ .

الطريق الثالث :

أخرجها الطبراني في « المعجم الكبير » قال :

حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، حدثني أبي ، نا وكيع ، عن ابن أبي ذئب ، عن قارظ بن شيبة ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلّى الله عليه وسلم: « استنثروا مرتين بالغتين أو ثلاثاً ، والأذنان من الرأس » .

وأخرجه الإمام أحمد في « المسند » (٢٢٨/١) من طريق يحيى ، عن ابن أبي ذئب ، حدثني قارظ ، عن أبي غطفان ، قال : رأيت بن عباس

توضأ وقال : قال النبي صلَّى الله عليه وسلمَ : « استنثروا مرتين بالغتين أو ثلاثاً »، ولم يذكر الأذنان .

وأخرجه أبو داود برقم : (١٤١) ، وابن ماجه برقم (٤٠٨) من طريق : وكيع ، عن ابن أبي ذئب ، عن قارظ بن شيبة ، عن أبي غطفان المري ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلم : « استنثروا مرتين بالغتين أو ثلاثاً » . ولم يذكر أيضاً الزيادة التي تفرد بها الطبراني وهي : « الأذنان من الرأس » ، فتبين أن زيادة الطبراني هذه إنما هي وهم ممن زادها سواءاً الناسخ أو الطبراني أو شيخه والله أعلم .

ثم إن الزيادة غير منسجمة مع سياق الحديث ، ولهذا السبب لم يشر أهل العلم المتقدمون إلى هذه الزيادة ، وبذلك يزول استغراب الشيخ ، والحمد لله على توفيقه .

أما تضعيفنا للزيادة بعلل مِنْها عدم الانسجام مع السياق فهي علة قادحة ، وقد سلك الشيخ حفظه الله نحواً من هذا المسلك حيث أعل زيادة : « غفرت له ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر » في الحديث رقم (١٠٠) من هذه السلسلة فقال :

« وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات رجال الصحيح ، ولكني في شك من صحة هذه الزيادة في الحديث بهذا الإسناد » .

فقد أخرجه أحمد (٢٣٨/٢) بهذا الإسناد : ثنا الوليد به ، دونها . وكذلك أخرجه الدارمي من طريق أخرى فقال (٣١٢/١) :

« أخبرنا الحكم بن موسى ، ثنا هقل ، عن الأوزاعي ، دونها .

ومن الظاهر أنها غير منسجمة مع سياق الحديث... إلخ » .

قلنا : وهذه أقوى طريق استند الشيخ إليها في تصحيح الحديث وقد علمت ما فيها ، وباقي الطرق التي ذكرها واهية ، والله تعالى أعلم .

□ الحديث السادس □

٤٤ - « خياركم من أطعم الطعام » .

(إسناده ضعيف) .

رواه نوين في « أحاديثه » : ثنا عبيد الله بن عمر ، عن عبد الله بن محمد ابن عقيل ، عن حمزة بن صهيب ، عن أبيه قال : قال عمر لصهيب :

أي رجل أنت لولا خصال ثلاثٍ فيك ! قال : وما هن ؟ قال : اكتنيت وليس لك ولد ، وانتميت إلى العرب وأنت من الروم ، وفيك سرف في الطعام .

قال : أما قولك : اكتنيت ولم يولد لك ، فإن رسول الله صلَّى الله عليه وسلم كناني أبا يحيى ، وأما قولك : انتميت إلى العرب ولست منهم وأنت رجل من الروم ، فإني رجل من النمر بن قاسط ، فسبتني الروم من الموصل بعد إذ أنا غلام عرفت نسبي ، وأما قولك : فيك سرف في الطعام ، فإني سمعت رسول الله صلَّى الله عليه وسلم يقول : .... فذكره .

وسبب ضعف إسناده ما يلي:

١ - حمزة بن صهيب : مجهول الحال .

قال الحافظ في ترجمته في « التهذيب » : « روى عن أبيه ، وعنه ابنه عبيد الله وعبد الله بن محمد بن عقيل ، وذكره ابن حبان في الثقات » .

قلنا : فعلى هذا فهو مجهول الحال ، ولا يخرجه ذكر ابن حبان له في الثقات عن جهالة الحال . لذلك قال الحافظ عنه في « التقريب » : مقبول ، أي حيث يتابع وإلا فلين .

٢ - عبد الله بن محمد بن عقيل : ضعيف على الأرجح .

قال الذهبي عنه في « ميزان الاعتدال » (٢/٤٨٤) :

«حديثه في مرتبة الحسن» وكذلك قال لما ذكره في كتابه «المغني في الضعفاء» (١/٣٥٤)، أما الحافظ ابن حجر فقد قال فيه في «التقريب» (ص ٣٢١): «صدوق في حديثه لين، ويقال: تغير بآخره»، والذي نراه أن حديثه ينزل عن مرتبة الحسن جمعاً بين الأقوال، وهاك أقوال أهل العلم في الرجل:

قال ابن عبد البر : هو أوثق من كل من تكلم فيه ، فتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله : هذا إفراط .

وقال الحاكم : مستقيم الحديث ، عَمَّر فساء حفظه ، فحدث على التخمين .

قال الترمذي : صدوق وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه .

قال الساجي : كان من أهل الصدق ، ولم يكن بمتقن في الحديث .

قال الفسوي : في حديثه ضعف ، وهو صدوق .

قال العجلي : جائز الحديث .

قال البخاري : مقارب الحديث ، وذكر أن أحمد وإسحاق والحميدي يحتجون بحديثه .

قال أبو أحمد الحاكم : ليس بذاك المتين المعتمد ، وذكر أن أحمد وإسحاق يحتجان بحديثه.

قال ابن عدي : يُكْتَب حديثه .

قال ابن خراش : تكلم الناس فيه .

قال العقيلي : في حفظه شيء.

قال يعقوب : صدوق وفي حديثه ضعف .

قال ابن خزيمة : لا أحتج بحديثه لسوء حفظه .

قال ابن معين : لا يُحتج بحديثه ، ضعيف الحديث ، ليس بذاك .

قال ابن عيينة : كان في حفظه شيء ، ورُوي عنه أنه لم يكن يَحمد حفظه .

قال الخطيب : سيء الحفظ .

قال أبو حاتم : لين الحديث ، ليس بالقوي ، ولا ممن يحتج بحديثه ، ويكتب حديثه .

قال الجوزجاني والسعدي : أتوقف عنه ، عامة ما يرويه غريب .

قال أبو زرعة : مختلف عنه في الأسانيد .

قال ابن المديني والنسائي : ضعيف .

قال ابن معين : ضعيف في كل أمره ، وسُئل عنه وعن رجل آخر فقال : لا أحب أحداً منهما .

قال ابن الجوزي : ضعيف جداً .

قال ابن حبان : رديء الحفظ ، يحدث على التوهم فيجيء بالحديث على غير سننه ، فوجب مجانبة أخباره والاحتجاج بضده .

وقال ابن سعد : مُنكر الحديث ، لا يحتجون بحديثه ، وكان كثير العلم .

وقال أحمد بن حنبل : منكر الحديث.

وقال ابن عيينة : أربعة من قريش يُترك حديثهم وذكره منهم .

وقد ترك الرواية عنه يحيى بن سعد القطان وعبد الرحمٰن بن مهدي ومالك ، ولم يدخله الأخير في كتبه .

فإذاً طبقت قواعد الجرح والتعديل وعرفت مخارج الألفاظ عندهم وتباين أقدارهم وتفاوتهم في التشدد والتساهل علمت أن الرجل لا يُحتج به وإنما يعتبر به فقط فحديثه ضعيف إن لم يُتابع والله أعلم .

فهذان سببان ، واحد منهما يكفي لتضعيف الحديث ، أما وقد اجتمعا فلا نشك في ضعفه ، ولذلك فإننا لا نوافق الشيخ في حكمه على الحديث بالحسن .

أما الشواهد التي عزاها الشيخ إلى ابن عساكر من حديث جابر فكان

ينبغي له إيرادها حتى ننظر فيها لنعلم أهي شاهدة للحديث بطوله أم لبعضه ؟ وما هي صحة أسانيدها ؟ .

ومن عادة الشيخ حفظه الله أنه إذا وجد شاهداً يصلح للتعلق به بادر إلى ذكره ، وها هو هنا لم يذكر شواهد ابن عساكر .

أما سند ابن ماجه (حديث رقم ٣٧٣٨) ، وسند أحمد (١٦/٦) فهما من طريق : عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن حمزة بن صهيب ، وهي مرسلة لأن صهيباً لم يذكر في السند ، ولا تُعرف لحمزة بن صهيب رواية عن عمر ، فهذه تعل الرواية الأولى ولا تشدها .

ثم إن رواية ابن ماجه لو شهدت للحديث فإنه تشهد لجزء صغير منه وهو جزء الكنية .

والحديث الذي عزاه الشيخ لأحمد (٣٣٣/٦) لم نره في المصدر المشار إليه ، ثم إنه منقطع .

بقي حديث لوين لكن في سنده من لم يجد له الشيخ ترجمة فكيف يستشهد به ؟

* * *

□ الحديث السابع □

٤٧ - « إن الله عز وجل قبض قبضة فقال : في الجنة برحمتي ، وقبض قبضة فقال : في النار ولا أبالي » .

روى من طريق : الحكم بن سنان ، عن ثابت ، عن أنس ، مرفوعاً .

قلنا : لم يكن هناك داعٍ لإفراد هذه الرواية برقم مستقل في السلسلة الصحيحة ، ولو ذكرت شاهدة لرواية تالية لكان أفضل ، وذلك لأن الحكم ابن سنان ضعيف ، وقد قصر الشيخ كثيراً في نقل ترجمته ، وها نحن ننقل أقوال أهل العلم في الحكم بن سنان من « التهذيب » :

قال ابن معين والنسائي : ضعيف

وقال البخاري : عنده وهم كثير ، وليس له كثير إسناد .

وقال ابن سعد : كان ضعيفا في الحديث .

وقال ابن عدي : وله غير ما ذكرت - أي من الأحاديث المنكرة - ، وبعضه لا يتابع عليه .

وقال الآجري عن أبي داود : ضعيف .

وقال البخاري في « التاريخ الصغير » : لا يكتب حديثه - أي لا يستشهد به ولا يعتبر به - .

وقال صالح جزرة : لا يُشتغل به .

وقال الساجي : صدوق كثير الوهم ، أراه كذاباً .

وقال أبو أحمد : ليس بالمتين عندهم .

وقال ابن حبان : ممن تفرد عن الثقات بالأحاديث الموضوعات ، لا يشتغل به .

وقال العقيلي في حديثه عن ثابت عن أنس في القبضتين – أي هذا الحديث – : لا يُتابع عليه .

قلنا : فمثل هذا الراوي لا ينبغي الاعتبار به ناهيك عن إفراد حديثه برقم في «سلسلة الأحاديث الصحيحة » ، خاصة وأن هذا الحديث من مناكيره والله الهادي سواء السبيل .

* * *



□ الحديث الثامن □

٥٩ - « يا علي أصب من هذا فهو أنفع لك » .

(ضعيف الإسناد) .

من طريق فليح بن سليمان ، عن أيوب بن عبد الرحمن بن صعصعة الأنصاري ، عن يعقوب بن أبي يعقوب ، عن أم المنذر بنت قيس الأنصارية ، قالت :

دخل عليّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلم ومعه علي عليه السلام ، وعلّيٌّ ناقِه ، ولنا دوالي معلقة ، فقام رسول الله صلَّى الله عليه وسلم يأكل منها ، وقام عليٌّ ليأكل ، فطفق رسول الله صلَّى الله عليه وسلم يقول لعلي : « مه إنك ناقه » ، حتى كف عليٌّ عليه السلام ، قالت : وصنعت شعيراً وسلقاً ، فجئت به ، فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلم : ... فذكره.

وسبب ضعفه ما يلي :

١ - في سنده : فليح بن سليمان متكلم فيه .

٢ - وشيخه : أيوب بن عبد الرحمن بن صعصعة : الصواب أنه مستور إذ لم يوثقه إلا ابن حبان ، وهو معروف بتوثيق المجاهيل .

* * *

□ الحديث التاسع □

٦٠ - « نهي عن الوحدة : أن يبيت الرجل وحده أو يسافر وحده » .

(رواية شاذة) .

وبيان ذلك فيما يلي إن شاء الله :

هذه الرواية أخرجها أحمد في مسنده (٩١/٢) ، فقال :

ثنا أبو عبيدة الحداد ، عن عاصم بن محمد ، عن أبيه ، عن ابن عمر أن النبي صلَّى الله عليه وسلم نهى عن الوحدة : أن يبيت الرجل وحده أو يسافر وحده .

وأبو عبيدة الحداد واسمه عبد الواحد بن واصل وثقه كثير من أهل العلم منهم يحيى بن معين رحمه الله ، فقال : « ما أعلم أنا أخذنا عليه خطأً البتة » .. بينما قال فيه الإمام أحمد رحمه الله : « أخشى أن يكون ضعيفاً .. » ، وقال مرة : « لم يكن صاحب حفظ ، وكتابه صحيح » .

قلنا : والذي نجنح إليه أن الرجل ثقة إن شاء الله إلا أنه هنا قد خالف جمعاً من الثقات الأثبات .

والذين خالفوه رووا الحديث عن عاصم بن محمد ، عن أبيه ، عن ابن عمر ، عن النبي صلَّى الله عليه وسلم ، قال : « لو يعلم الناس ما في الوحدة ما أعلم ما سار راكب بليل وحده » .

اللفظ للبخاري في « الصحيح » (١٣٧/٦ - ١٣٨ مع الفتح) .

ويجدر بنا أن نذكر الجمع الذين خالفهم أبو عبيدة مع بيان المواضع التي أُخرج فيها حديث كل منهم .

١ – سفيان بن عيينة عند الترمذي (١٦٧٣) ، وأحمد (٨٦/٢) .
٢ – أبو الوليد عند البخاري (١٣٧/٦ مع الفتح) .
٣ – الهيثم بن جميل عند الدارمي (٢٨٩/٢) .
٤ – وكيع عند أحمد (٢٤/٢ ، ٦٠) وابن ماجه (٣٧٦٨) وابن حبان (١٩٧٠ موارد) .
٥ – بشر بن المفضل عند الحاكم (١٠١/٢) .
٦ – محمد بن عبيد عند أحمد (٢٣/٢) .
٧ – هاشم بن القاسم عند أحمد (١٢٠/٢) .
٨ – أبو نعيم عند البيهقي (٢٥٧/٥) ، وانظر الفتح (١٣٧/٦) .

كل هؤلاء رووا الحديث بلفظ : « لو يعلم الناس ما في الوحدة ما أعلم ما سار راكب بليل وحده » . وخالفهم أبو عبيدة فرواه بلفظ : « نهى عن الوحدة : أن يبيت الرجل وحده أو يسافر وحده » مع أن شيخهم جميعاً واحد هو عاصم بن محمد .

ومن الواضح جداً أن الجمع الذين ذكرناهم قد رووا الحديث بلفظ النبي صلَّى الله عليه وسلم أو قريباً منه بينما رواه أبو عبيدة بالمعنى فأخطأ التعبير والتأويل إذ جمع المبيت مع السفر وهذا منكر .

ولا شك أن رواية الجماعة أولى بالقبول من رواية الواحد ، ويتعين ذلك إذا علم أن هذا الواحد قد أخطأ مع ثقته لذلك وجب الحكم على روايته بالشذوذ والله أعلم .

يتلخص لك مما سبق أن النهى عن مبيت الرجل وحده لا يثبت عن النبي صلَّى الله عليه وسلم لأن الرواية ضعيفة أخطأ فيها الراوي .

ويؤيد ما ذكرناه أن الحديث قد ورد عند أحمد (١١١/٢ – ١١٢)

من طريق عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلم : « لو يعلم الناس ما في الوحدة ما سرى أحد بليل وحده » ، وليس فيها ذكر النهي عن مبيت الرجل وحده .

وقد رويت هذه الرواية الأخيرة – أي رواية عمر بن محمد – مرة بذكر ابن عمر ومرة مرسلة ، ولا يضر ذلك لأنها في المتابعات .

هذا وقد ورد النهي عن أن يبيت الرجل وحده من طرق أخرى لكنها ضعيفة جداً ، منها ما أخرجه ابن عدي في « الكامل » (ص ١١٣٨) من طريق سليمان بن عيسى ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه : (نهى رسول الله صلَّى الله عليه وسلم أن ينام الرجل أو يسافر وحده) .

وسليمان هذا كذاب فلا يعتبر به .

* * *



□ الحديث العاشر □

٦٤ – « من قال : سبحان الله العظيم وبحمده غرست له نخلة في الجنة » .

(إسناده ضعيف) .

إذ أن فيه أبا الزبير محمد بن مسلم المكي وهو مدلس وقد عنعن .

أما الشاهدان اللذان ذكرهما الشيخ فلا يشهدان للحديث لشدة ضعفهما .

الشاهد الأول :

من طريق عمرو بن شعيب ، عن عبد الله بن عمرو . وفيه علتان :

الأولى : الانقطاع بين عمرو وجده ابن عمرو .

الثانية : الوقف .

فهو موقوف من كلام عبد الله بن عمرو بن العاص . أما كلام الشيخ – حفظه الله – :

« إن هذا لا يقال بمجرد الرأى » ، يعني أن له حكم المرفوع .

فنقول : إن العلماء يستثنون من هذه القاعدة الرواة عن أهل الكتاب وعبد الله بن عمرو منهم لأنه يروي الإسرائيليات فلا يعطى حديثه حكم الرفع والله أعلم .

الشاهد الثاني :

من طريق : سهل بن معاذ – وليس معاذ بن سهل كما في السلسلة – ، عن أبيه مرفوعاً ، وهو ضعيف جداً .

قال الحافظ ابن حجر في ترجمة سهل بن معاذ :

- « قال أبو بكر بن أبي خيثمة ، عن ابن معين : ضعيف ، وذكره ابن حبان في (الثقات) ، قلت - أي الحافظ - لكن قال - يعني ابن حبان - :

(لا يعتبر حديثه ما كان من رواية زبان بن فائد عنه) ، وذكره في الضعفاء وقال : (منكر الحديث جداً ، فلست أدري أوقع التخليط في حديثه منه أو من زبان ، فإن كان من أحدهما فالأخبار التي رواها ساقطة ، وإنما اشتبه هذا لأن راويها عن سهل - هو - زبان إلا الشيء بعد الشيء ، وزبان ليس بشيء) ، وقال العجلي : تابعي ثقة » انتهى كلام الحافظ رحمه الله .

قلنا : وهذا الشاهد الذي عزاه الشيخ - حفظه الله - لأحمد (٣/٤٤٠) هو من رواية زبان عن سهل بن معاذ .

وفي هذا الشاهد أيضاً ابن لهيعة وهو ضعيف . والله أعلم .

* * *

راجع « مختصر زوائد مسند البزار » للحافظ ابن حجر (٢/٤٠٢) (رقم ٢٠٩٧)

متصل

وذكر إسناد هذا الحديث هناك من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

محمد حسن

□ الحديث الحادي عشر □

٦٧ - « قوموا إلى سيدكم فأنزلوه » .

(ضعيف الإسناد) .

أخرجه الإمام أحمد (٦/١٤١ - ١٤٢) من طريق :

يزيد بن هارون قال ، نا محمد بن عمرو ، عن أبيه ، عن جده علقمة ابن وقاص ، قال : أخبرتني عائشة قالت : خرجت يوم الخندق ... الحديث ، قال : قال أبو سعيد : فلما طلع على رسول الله صلَّى الله عليه وسلم قال : « قوموا إلى سيدكم فأنزلوه » ، فقال عمر : سيدنا الله عز وجل ، قال : « أنزلوه » ، فأنزلوه ... الحديث .

في إسناده عمرو بن علقمة بن وقاص ، الصواب أنه مستور الحال ، وقد قال فيه الحافظ في « التقريب » (ص ٤٢٤) : (مقبول) ، ومعناه أنه يحتاج إلى متابع أو شاهد .

هذا وقوله في الحديث : قال : قال أبو سعيد : فلما طلع على رسول الله صلَّى الله عليه وسلم قال : « قوموا إلى سيدكم فأنزلوه » .

لا يُدرى هل هو منقطع أم بنفس الإسناد السابق ؟

أما الشواهد المذكورة فلا تشهد للجزء الذي بوب له الشيخ . والله أعلم .

* * *

□ الحديث الثاني عشر □

٧٤ – « ما جلس قوم مجلساً لم يذكروا الله فيه ، ولم يصلوا على نبيهم إلا كان عليهم ترة ، فإن شاء عذبهم ، وإن شاء غفر لهم » .

(إسناده ضعيف) .

إذ أن في إسناده صالح بن نبهان مولى التوءَمة ، ضعفه أكثر أهل العلم ، واختلط بآخره ، ورواية سفيان الثوري خاصةً عنه ضعيفة ، إذ أنه سمع منه بعد الاختلاط .

انظر « التهذيب » (٤/٤٠٥–٤٠٧) و « الميزان » (٢/٣٠٢–٣٠٤) .

وقد جمع الشيخ ناصر – حفظه الله – الروايات التي ذكرها للحديث على سفيان الثوري عن صالح مولى التوءَمة وليس الأمر كذلك .

فهو عند الحاكم (١/٤٩٦) من طريق : عمارة بن غزية ، عن صالح مولى التوءمة .

قال الحاكم عقب هذا الحديث : « صحيح الإسناد » . فتعقبه الذهبي بقوله : « صالح ضعيف » .

هذا والشواهد التي أوردها الشيخ لهذا الحديث لا تشهد للجزء الأخير : « فإن شاء عذبهم ، وإن شاء غفر لهم » . والله تعالى أعلم .

* * *

□ الحديث الثالث عشر □

٧٨ - « من قعد مقعداً لم يذكر الله فيه كانت عليه من الله ترة ، ومن اضطجع مضجعاً لا يذكر الله فيه كانت عليه من الله ترة » .

(ضعيف الإسناد) .

وسبب ذلك أنه روي من طريق : محمد بن عجلان ، عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة عن النبي صلّى الله عليه وسلم .

ومحمد بن عجلان وإن كان صدوقاً إلا أن أحاديث أبي هريرة قد اختلطت عليه .

قال الذهبي في « ميزان الاعتدال » (٣/٦٤٥) :

« قال البخاري : قال يحيى القطان : لا أعلم إلا أني سمعت ابن عجلان يقول : (كان سعيد المقبري يحدث عن أبيه ، عن أبي هريرة ، وعن رجل ، عن أبي هريرة ، فاختلط فجعلهما عن أبي هريرة) ، كذا في نسختي بالضعفاء للبخاري .

وعندي في مكان آخر أن ابن عجلان يحدث عن سعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، وعن رجل ، عن أبي هريرة ، فاختلط عليه فجعلهما عن أبي هريرة » .

قلت - أي الذهبي - : فهذا أشبه - أي بالصواب - ، وإلا لكان الغمز من القطان في المقبري ، والمقبري صدوق ، إنما يروي عن أبيه ، عن أبي هريرة نفسه ، ويفصل هذا من هذا .

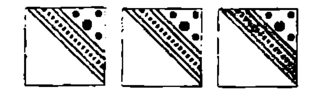
وقال الحافظ في « التهذيب » (٩/٣٤١) :

« وقال الدوري عن ابن معين – يعني في ابن عجلان – : ثقة أوثق من محمد بن عمرو ، ما يشك في هذا أحد . كان داود بن قيس يجلس إلى ابن عجلان يتحفظ عنه ، وكان يقول : إنها اختلطت على ابن عجلان يعني أحاديث سعيد المقبري » .

قلنا : وهذا الحديث من طريق : ابن عجلان ، عن المقبري ، عن أبي هريرة .

ومما يؤيد ما قاله الحفاظ الرواية التالية والتي ذكرها الشيخ ناصر تحت رقم (٧٩) متوهما أنها تؤيد هذه الرواية ، والصحيح أنها تعلها ، وسنذكرها بعد هذا الحديث إن شاء الله تعالى .

* * *



□ الحديث الرابع عشر □

٧٩ - « ما جلس قوم مجلساً فلم يذكروا الله فيه إلا كان عليهم ترة ، وما من رجل مشى طريقاً فلم يذكر الله عز وجل إلا كان عليه ترة ، وما من رجلٍ أوى إلى فراشه فلم يذكر الله إلا كان عليه ترة » .

(إسناده ضعيف) .

هذا الحديث فيه إشكال ، فقد روي من طريق :

سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن رجل ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

وقد اختلف في الراوي عن أبي هريرة رضي الله عنه .

فقيل : إسحاق . كما عند أحمد (٤٣٢/٢) في إحدى الروايتين .

وقيل : إسحاق مولى عبد الله ابن الحارث كما في الرواية الثانية عند أحمد (٤٣٢/٢) .

وقيل : أبو إسحاق . كما في السلسلة ، والظاهر أنه عند ابن السني .

وقيل : إسحاق بن عبد الله ابن الحارث كما عند الحاكم (٥٥٠/١) .

فإن كان الرجل الذي في السند هو الأول فلا يمكن تمييزه وقد قال الشيخ : لم أعرفه . وإن كان هو الثاني أو الثالث فهو مجهول لأن الذهبي قال في « الميزان » (٤٨٩/٤) : لا يُعرف . كما نقل الشيخ .

وإن كان هو الرابع ففي الطبقة راويان بهذا الاسم ، أحدهما هاشمي

والآخر عامري .

أما الهاشمي فهو إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن نوفل ، والصواب أنه مستور إذ لم يوثقه إلا العجلي وذكره ابن حبان في « الثقات » (٤٦/٦) وعده في أتباع التابعين ومقتضاه عنده أن روايته عن الصحابة مرسلة ، هكذا قال الحافظ في « التهذيب » (٢٣٩/١) ، وبذلك يكون السند منقطعاً .

وأما العامري فهو إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة ، ثقة إلا أن روايته عن أبي هريرة مرسلة قاله الحافظ . فيكون السند منقطعاً أيضاً .

فأي هؤلاء هو المراد ؟ وعلى كلٍ فإن السند لا يصح في أي من الأحوال .

وقد توقف الشيخ نفسه في تحديد المراد ، فكان اللائق به أن لا يدخل في صحيحته هذا الحديث بهذا الطول ، ويصححه مع عدم معرفته ببعض رواته .

أما الشواهد التي أتى بها فلا تشهد للحديث بطوله بل تشهد لبعض جزئياته .

والجديد في هذا الحديث والذي قبله ذكر الفراش والممشى ، وقد تبين لك والحمد لله أن هذا الحديث لا يشهد للذي قبله بل يُعلُّه ، فمحمد بن عجلان قد روى الحديث عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ، ثم رُوي الحديث عن سعيد عن أبي هريرة بواسطة .

وهذا يؤيد قول من قال بأن أحاديث أبي هريرة قد اختلطت على ابن عجلان والله أعلم .

* * *

□ الحديث الخامس عشر □

٨٧ - « يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب حتى لا يُدرى ما صيام ولا صلاة ولا نسك ولا صدقة ، وليسري على كتاب الله عز وجل في ليلة فلا يبقى في الأرض منه آية ، وتبقى طوائف من الناس : الشيخ الكبير والعجوز ، يقولون : أدركنا آباءنا على هذه الكلمة : (لا إلـٰه إلا الله) ، فنحن نقولها » .

من طريق أبي معاوية ، عن أبي مالك الأشجعي ، عن ربعي بن خراش ، عن حذيفة بن اليمان ، مرفوعاً به ، وزاد :

قال صلة بن زفر لحذيفة : ما تغني عنهم (لا إلـٰه إلا الله) وهم لا يدرون ما صلاة ولا صيام ولا نسك ولا صدقة ؟ ، فأعرض عنه حذيفة ، ثم رددها عليه ثلاثاً ، كل ذلك يعرض عنه حذيفة ، ثم أقبل عليه في الثالثة ، فقال : (يا صلة ! تنجيهم من النار) ثلاثاً .

هذا الإسناد فيه أبو معاوية ، وهو محمد بن خازم الضرير ، وهو وإن كان صدوقاً إلا أنه كان مرجئاً ، بل رئيس المرجئة بالكوفة ، وهذا الحديث موافق لبدعة الإرجاء .

وها هي أقوال أهل العلم الذين وصفوه بالإرجاء :

قال العجلي : كوفي ثقة ، وكان يرى الإرجاء .

قال يعقوب بن شيبة : كان من الثقات ، وربما دلس ، وكان يرى الإرجاء .

وقال الآجري عن أبي داود : كان مرجئاً، وقال مرة: كان رئيس المرجئة بالكوفة.

وقال ابن حبان : كان حافظاً متقناً ولكنه كان مرجئاً خبيثاً .

وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث يدلس وكان مرجئا .

وقال أبو زرعة : كان يرى الإرجاء ، قيل له : كان يدعو إليه ؟ قال : نعم .

وقال يعقوب بن شيبة : يقال: إن وكيعاً لم يحضر جنازته للإرجاء .

يتبين من أقوال العلماء التي سردناها أن الرجل كان مرجئاً ، وكان يدعو إلى بدعته ، والذي نميل إليه بشأن رواية المبتدع هو :

أن المبتدع الداعية إلى بدعته إذا روى ما يوافق بدعته يُتوقف في حديثه .

وقد توقف كثير من أهل العلم المتقدمين في رواية المبتدع الداعية ، ونقل الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في حاشيته على كتاب : « اختصار علوم الحديث » (ص ٩٥) عن الحافظ أبي إسحاق الجوزجاني شيخ أبي داود والنسائي قبول رواية المبتدع إذا لم يرو ما يقوي بدعته .

وقد بسط الخطيب رحمه الله في كتابه «الكفاية» فصلاً في رواية المبتدع فراجعه وانظر أيضاً «سبل السلام» .

وكما هو ظاهر فإن هذا الحديث مما يؤيد بدعة الإرجاء لذلك فنحن نتوقف في تصحيحه والله أعلم .

أما القول بأنه (على شرط مسلم) فنود أن نورد بحثاً سريعاً حول قول الحاكم في حديث ما : (صحيح على شرط الشيخين) أو (على شرط مسلم) مثلاً ، إذ أن الشيخ ناصر - حفظه الله - كثيرا ما يتعقب الحاكم ، والذهبي كذلك كثيراً ما يتعقب الحاكم إذا قال : (صحيح على شرط البخاري) مثلاً ولم يكن الرجل من رجال البخاري .

قال الحاكم رحمه الله في مقدمة « المستدرك » .

« وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتاباً يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم ابن الحجاج بمثلها ، إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له ، فإنهما رحمهما الله لم يدعيا ذلك لأنفسهما » .

ثم قال رحمه الله :

« وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما ، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة ، والله المعين على ما قصدته وهو حسبي ونعم الوكيل » انتهى كلام الحاكم رحمه الله .

فقوله : (بمثلها) يحتمل احتمالين :

الأول : بمثلها أي بنفس الرواة الذين أخرج لهم الشيخان أو أحدهما .

الثاني : بمثلها أي في الثقة وإن لم يخرج لهم الشيخان أو أحدهما .

ففهم ابن دقيق العيد وابن الصلاح والذهبي أن المراد الوجه الأول والذي ذكرناه آنفاً . وهو بنفس الرواة الذين أخرج لهم الشيخان ، ومن ثم تعقب الذهبي رحمه الله كثيراً من الروايات التي قال فيها الحاكم : (على شرطهما) ، وكان فيها راوٍ لم يخرج له الشيخان . وخالف في ذلك الحافظ العراقي رحمه الله فقال :

« الأمر الثاني : أن قوله مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجا عن رواته في كتابيهما . فيه بيان أن ما هو على شرطهما هو ما أخرجا عن رواته في كتابيهما ، ولم يُرِد الحاكم ذلك ، فقد قال في خطبة كتابه « المستدرك » :

وأنا أستعين بالله تعالى في إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما .

فقول الحاكم بمثلها أي بمثل رواتها ، لا بهم أنفسهم ، ويحتمل أن يُراد

بمثل تلك الأحاديث وفيه نظر » . إنتهى كلام الحافظ العراقي من « التقييد والإيضاح » (ص ١٧ – ١٨) .

وانظر « النكت على ابن الصلاح » (١/١٣٧ ، ٣٢٠) .

قلنا: والذي يظهر أن الشيخ – حفظه الله – ينظر في رجال الإسناد ، فإن كانوا من رجال مسلم قال: على شرط مسلم ... وهكذا .

ولكننا لا نرى هذا كافياً . ونوضح ذلك بما قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله ونقله عنه الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على « اختصار علوم الحديث » المسمى بـ « الباعث الحثيث » (ص ٢٤) قال رحمه الله :

« وأدق من هذا : أن يرويا عن أناس مخصوصين من غير حديث الذين ضُعفوا فيهم ، فيجيء عنهم حديث من طريق من ضعفوا فيه برجال كلهم من الكتابين أو أحدهما ، فنسبته إلى من خرج له غلط ، كأن يقال : هشيم عن الزهري ، كل من هشيم والزهري أخرجا له ، فهو على شرطهما ، فيقال : بل ليس على شرط واحد منهما لأنهما إنما أخرجا عن هشيم من غير حديث الزهري ، فإنه ضُعف فيه لأنه كان دخل عليه ، فأخذ عنه عشرين حديثاً ، فلقيه صاحب له وهو راجع ، فسأله رؤيتها ، وكان ثم ريح شديدة ، فذهبت بالأوراق من يد الرجل ، فصار هشيم يحدث بما علق منها بذهنه ، ولم يكن أتقن حفظها ، فوهم في أشياء منها ، ضُعِّف في الزهري بسببها ، وكذا همام ضعيف في ابن جريج ، مع أن كلاً منهما أخرجا له ، لكن لم يخرجا له عن ابن جريج شيئاً .

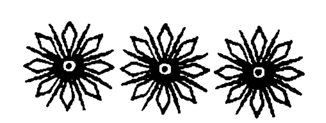
فعلى من يعزو إلى شرطهما أو شرط واحد منهما أن يسوق ذلك السند بنسق رواية من نسب إلى شرطه ، ولو في موضع من كتابه .

وكذا قال ابن الصلاح في « شرح مسلم » : من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط « الصحيح » فقد غفل وأخطأ ،

بل ذلك متوقف على النظر في كيفية رواية مسلم عنه ، وعلى أي وجه اعتمد انتهى كلام الحافظ .

قلنا : وهذا السند الذي بين أيدينا لم يخرج مسلم سنداً مشابهاً له ، والله تعالى أعلم .

* * *



الحديث السادس عشر

٩٦ - « انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما » .

هذا الحديث مداره علي بكر بن عبد الله المزني ، عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه ، كما قال الدارقطني في « العلل » (١٠٧/٢ مخطوط) ، وسماع بكر المزني من المغيرة مختلف فيه كما ذكر الشيخ ، إلا أن الشيخ لم يرجح السماع[1] ، فقال : « لو فُرض أنه لم يسمع منه » ، ثم ذكر شاهداً لتقوية الحديث من طريق :

عبد الرزاق ، عن معمر ، عن ثابت ، عن أنس رضي الله عنه ، ولم يتقوّ الحديث لأن الشاهد فيه علتان :

الأولى : ذكرها الدارقطني حيث قال : « الصواب عن ثابت ، عن بكر المزني » ، فيعود هذا الإسناد إلى الإسناد الأول وقد ذكرنا علته .

الثانية : رواية معمر عن ثابت فيها ضعف .

قال ابن معين - كما في « التهذيب » وغيره - :

« معمر عن ثابت ضعيف » ... وفي رواية عنه أيضاً قال :

« وحديث معمر عن ثابت وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة وهذا الضرب مضطرب كثير الأوهام » .

---

(١) ولو رجح الشيخ السماع للزمه أن يذكر وجه الترجيح ، ولا يقال هنا : المثبت مقدم على النافي ، لأن المثبت لم يذكر دليله كأن يسوق السند الذي صرح فيه المزني بالسماع ، فننظر فيه أو غير ذلك من الأدلة .
وحيث لم نتمكن من الترجيح تعين التوقف في المسألة فلا يُحكم للحديث بالصحة والله أعلم .

قلنا : وهذا مما يؤيد قول الدارقطني رحمه الله من أن معمراً أخطأ فرواه عن ثابت عن أنس ، والصواب - كما قال - عن ثابت عن بكر .

التنبيه الأول : نقل الشيخ - حفظه الله - كلام الدارقطني الموجود في

« السنن » وهو : « والصواب عن ثابت عن بكر المزني »

والنقل صحيح لكن وجدناه في « العلل » يقول :

« إنما رواه ثابت عن بكر مرسلاً .. » .

التنبيه الثاني : شرعية نظر الرجل إلى من يريد التزوج بها ثابت من عدة طرق غير هذا ، ولكننا نناقش هنا سنداً معيناً .

* * *



□ الحديث السابع عشر □

٩٨ - قال سهل بن أبي حثمة : رأيت محمد بن مسلمة يطارد بثينة بنت الضحاك فوق إجار لها ببصره طرداً شديداً ، فقلت : أتفعل هذا وأنت من أصحاب رسول الله صلَّى الله عليه وسلم ؟!!! ، فقال : إني سمعت رسول الله صلَّى الله عليه وسلم يقول : « إذا ألقي في قلب امرىءٍ خطبة امرأةٍ فلا بأس أن ينظر إليها » .

(ضعيف الإسناد) .

وقبل الخوض في الكلام على هذا الحديث لنا على الشيخ عدة ملاحظات نود أن نذكرها وهي :

أولاً : عزا الشيخ الحديث إلى سعيد بن منصور (٥١٩) ، وكذا إلى ابن ماجه (١٨٦٤) ، والطحاوي (٨/٢) ، والبيهقي (؟) ، والطيالسي (١١٨٦) ، وأحمد (٢٢٥/٤) ، عن : حجاج بن أرطأة ، عن محمد بن سليمان بن أبي حثمة ، عن عمه سليمان بن أبي حثمة ، وهذا غلط ، فعند كل المشار إليهم - ما عدا الطحاوي - سهل بن أبي حثمة مكان سليمان بن أبي حثمة ، أما عند الطحاوي في « معاني الآثار » (١٣/٣) سليمان بن أبي حثمة ، وكان من اللازم على الشيخ حفظه الله أن ينبه إلى هذا .

ثانياً : الحديث عند البيهقي فيه زيادة في السند . فهو عنده (٨٥/٧) من طريق : حجاج ، عن ابن أبي مليكة ، عن محمد بن سليمان بن

أبي حثمة ، عن عمه سهل بن أبي حثمة ، أي بزيادة ابن أبي مليكة في السند ، وكان ينبغي للشيخ أن ينبه على زيادة البيهقي ويوجهها إن استطاع ، ولا ندري لماذا أغفل ذكر رقم الصفحة ورقم الجزء عند البيهقي فقط دون غيره .

ثالثاً : قول الشيخ : « أما أبو حازم فهو سلمان الأشجعي أو سلمة بن دينار الأعرج وهو الأرجح وكلاهما تابعي ، والثاني متأخر الوفاة ، مات سنة (١٤٠) » .

فهذا خطأ ما كان للشيخ أن يقع فيه لاختلاف الطبقة . فسلمان الأشجعي يروي عن أبي هريرة ، وسلمة بن دينار يروي عن سهل ابن سعد .

والصواب أنه محمد بن خازم – بالمعجمة الفوقية – ، اتضح ذلك من ترجمة سهل بن محمد في « الثقات » لابن حبان (٤٠٦/٦) . وهو من الطبقة التاسعة عند الحافظ ابن حجر ، بينما سلمان من الثالثة ، وسلمة من الخامسة عنده .

وبعد هذه الملاحظات فإننا سنورد أسانيد الحديث من المصادر التي أشار إليها الشيخ إسناداً إسناداً ، ونتكلم على كل منها بما يتيسر والله الموفق .

الإسناد الأول : حجاج بن أرطأة ، عن محمد بن سليمان ، عن عمه سهل ابن أبي حثمة ، عن محمد بن مسلمة .

هذا الإسناد فيه حجاج بن أرطأة ضعيف ، وهو مدلس وقد عنعن .

الإسناد الثاني : حجاج ابن أبي مليكة ، عن محمد بن سليمان بن أبي حثمة ، عن عمه سهل بن أبي حثمة ، عن محمد بن مسلمة .

وعلته كالسابق . وهو عند البيهقي .

الإسناد الثالث : إبراهيم بن صرمة ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن محمد بن سليمان به .

وعلته إبراهيم بن صرمة ضعيف وقد رُمي بالكذب . وهو عند الحاكم .

الإسناد الرابع : وكيع ، عن ثور ، عن رجل من أهل البصرة ، عن محمد ابن مسلمة . وليس فيه قصة المطاردة .

وعلته جهالة الرجل الذي لم يسم . وهو عند أحمد .

الإسناد الخامس : من طريق أبي يعلى ، عن أبي خيثمة ، عن أبي خازم (والصواب ابن خازم) ، عن سهل بن محمد بن أبي حثمة ، عن محمد بن مسلمة .

□ ثانياً : الآثـار □

وعدتها :

أربعة آثـار

وهي في الرفق بالحيوان

وقد رمز الشيخ لها بالأحرف التالية :

أ ، ب ، ج ، و .

انظر صفحة ٣٥ - ٣٧

□ الأثر الأول □

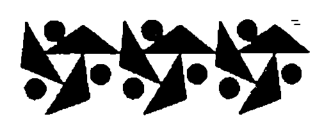
أ - عن المسيب بن دارم ، قال : رأيت عمر بن الخطاب ضرب جمَّالاً ، وقال : « لمَ تحمل على بعيرك ما لا يطيق ؟ ! » .

(**إسناده ضعيف**) .

فيه المسيب بن دارم مجهول ، ولا يخرجه سكوت أبي حاتم عليه ولا ذكر ابن حبان له في « الثقات » عن حد الجهالة .

وانظر « لسان الميزان » (٣٨/٦) . والله أعلم .

* * *



□ الأثر الثاني □

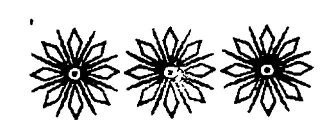
ب - عن عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب : أن رجلا حدَّ شفرة ، وأخذ شاة ليذبحها ، فضربه عمر بالدرة ، وقال :

(أتعذب الروح ؟ ! ألا فعلت هذا قبل أن تأخذها ؟ !) .

(**إسناده ضعيف**) .

وذلك للانقطاع بين عاصم بن عبيد الله وعمر ، فعاصم لم يدرك عمر رضي الله عنه .

* * *



□ الأثر الثالث □

ج - عن محمد بن سيرين : أن عمر رضي الله عنه رأى رجلاً يجر شاة ليذبحها فضربه بالدرة ، وقال :

(سقها - لا أم لك - إلى الموت سوقاً جميلاً) .

(إسناده ضعيف) .

للانقطاع فمحمد بن سيرين لم يدرك عمر بن الخطاب . وإنما ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه .

وانظر « التهذيب » (٩/٢١٥) .

* * *



□ الأثر الرابع □

و - عن أبي عثمان الثقفي ، قال : كان لعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه غلام يعمل على بغل له ، يأتيه بدرهم كل يوم ، فجاء يوماً بدرهم ونصف ، فقال : أما بدا لك ؟ قال : نفقت السوق ، قال : (لا . ولكنك أتعبت البغل ! أجمه ثلاثة أيام) .

ذكر الشيخ - حفظه الله - أنه لم يجد ترجمة لأبي عثمان الثقفي ، ومع ذلك أورد الأثر في « السلسلة الصحيحة » .

فعلى أي أساس فعل ذلك ؟ !!!

* * *



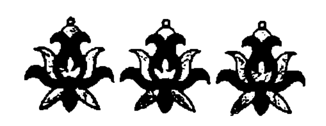
□ الخاتمة □

بهذا ينتهي ما وقفنا عليه من استدراكات في المائة حديث الأولى من « سلسلة الأحاديث الصحيحة » المجلد الأول للشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله وجزاه عنا وعن المسلمين خير الجزاء .

والحمد لله رب العالمين

وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

سبحانك اللهم وبحمدك ، نشهد أن لا إلٰه إلا الله ، نستغفرك ونتوب إليك .



من اصدارات مكتبة الطرفين

تصدر المكتبة عدة سلاسل منها :

١) سلسلة المنكرات المعاصرة .

٢) سلسلة الرسائل الميسرة : وصل عددها أكثر من ١٥ رسالة .

٣) سلسلة النصائح المفيدة : وصل عددها أكثر من ١٥ رسالة .

كما تصدر المكتبة العديد من كتب العلم الشرعي مثل :

عمدة الفقه لابن قدامه ، شرح الأربعين حديثاً النووية .

بشرى العابد بفضل المساجد ، وجميعها محققة ..

سيصـــدر قريبــاً

الأحاديث الجياد في فضل الجهاد ، للشيخ مصطفى بن العدوي .

أصح الأنباء عن فضل الشهداء ، لعبد الله بن أحمد الغامدي .

تنبيه الغلام لأمور نهى عنها الإسلام ، للشيخ عبد الله بن سفر العبدلي .

منهج المنعم عليهم ، للشيخ عبد الله بن سعدي الغامدي العبدلي .

ونعدكم بالعديد والجديد والمفيد من كتب العلم ..

من إصدارات مكتبة الطرفين

الكتاب	السعر بالريال
١ ـ عمدة الفقه ـ لابن قدامة ـ طبعة مخرجة الأحاديث	١٢
٢ ـ أحكام الحج والعمرة والزيارة ـ الشيخ عبدالله الجارالله	٣
٣ ـ بشرى العابد بفضل المساجد ـ بتحقيق ربيع السعودي	٦
٤ ـ الفهرس اليسير لكتب التفسير ـ لحمد بن إبراهيم الحريقي	٤
٥ ـ الحجاب ، أدلة الموجبين وشبه المخالفين ـ مصطفى العدوي	٥
٦ ـ من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ـ بتحقيق الشيخ الجار الله	٥
٧ ـ الماسونية ذلك المحفل الشيطاني الخفي ـ أحمد الحصين	٨
٨ ـ الزواج في الإسلام ـ أحمد بن عبدالعزيز الحصين	٧
٩ ـ معلومات مهمة من الدين ـ محمد بن جميل زينو	٤
١٠ ـ كيف نفهم القرآن ونفسره ـ محمد بن جميل زينو	٤
١١ ـ قطوف من الشمائل المحمدية ـ محمد بن جميل زينو	٢
١٢ ـ الأورام ـ ماهي؟ كيف تنشأ؟ كيف تقاوم؟ ـ د. ميادة عباس	١٠
١٣ ـ رسالة إلى الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر ـ الشيخ الجار الله	٢
١٤ ـ صلاة الجماعة ـ عبدالله بن سفر العبدلي	١
١٥ ـ صلاة الجمعة ـ عبدالله بن سفر العبدلي	١
١٦ ـ احذري التلفون يا فتاة الإسلام ـ لإحدى المدرسات	١
١٧ ـ الذنوب والمعاصي وتأخر نزول المطر ـ حمد الحريقي	١
١٨ ـ الأهتمام بشأن صلة الأرحام ـ حمد الحريقي	١
١٩ ـ تفسير سورة العصر ـ حمد الحريقي	١
٢٠ ـ نداء عام من علماء بلد الله الحرام	١
٢١ ـ فتاوى هامة وصفة صلاة النبي ﷺ ـ ابن باز/ابن عثيمين	١
٢٢ ـ رسالة الحجاب ـ للشيخ ابن عثيمين	١
٢٣ ـ رسالة في الدماء الطبيعية ـ للشيخ ابن عثيمين	١
٢٤ ـ المخدرات دمرت أسرتي ـ أحمد الحصين	١
٢٥ ـ أركان الإسلام والإيمان ـ محمد بن جميل زينو	٢
٢٦ ـ أحكام الجنائز ـ للشيخ الجار الله	١
٢٧ ـ التحذير من مختصرات الصابوني ـ بكر بن عبدالله أبو زيد	٢
٢٨ ـ منكرات الأفراح ـ عبدالله بن سفر العبدلي	٥
٢٩ ـ مجموعة فتاوى مهمة ـ الشيخ الجار الله	١
٣٠ ـ تذكرة أهل الإيمان في ليالي رمضان ـ محمد الدهامي	١٠
٣١ ـ المؤنق في إباحة تحلي النساء بالذهب المحلق ـ مصطفى العدوي	٥
٣٢ ـ روضة المحبين في فضائل صحابة سيد المرسلين ـ مصطفى العدوي	٥
٣٣ ـ لوحة من أذكار الرسول ﷺ	٢